



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير إحصائي موجز حول الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة

خلال الربع الأول من العام 2016
الفترة من 1 يناير حتى 31 مارس

مقدمة

تشكل ظاهرة الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي، أحد أبرز مظاهر غياب سيادة القانون، وواحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارةً والانحسار تارةً أخرى على مدى السنوات الماضية من عمر السلطة، وخضعت لمتغيرات كبيرة، حيث اختفت بعض أشكالها تماماً في بعض الفترات لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور.

وبعد أن فرضت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة، انحسرت بعض المظاهر كاستخدام الأسلحة النارية على نطاق واسع في الشجارات العائلية، التي كانت تتسبب في وقوع عدد كبير من حالات الوفاة، وتهجر أعداداً من السكان عن منازلهم وتلحق دماراً كبيراً بها، جراء عمليات الانتقام - التي عادة ما تحدث في حالات القتل - كإحراق منازل المتهمين بالقتل ومنازل عائلاتهم الممتدة. هذا واتخذت مظاهر غياب سيادة القانون وأخذت باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع، كما أن هناك بعض الانتهاكات التي تزايدت خلال هذه الفترة ومن بينها التجاوزات التي ترتكب من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، ومسلحين ليس لهم علاقة بالعمل الحكومي، وبرزت بشكل جلي أعمال إطلاق النار وسوء استخدام السلاح والانفجارات الداخلية الناتجة عن عبث بصواعق وغيرها من الأجسام المنفجرة أو في مواقع التدريب.

يسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال ما يقوم به من عمل إلى توفير معلومات إحصائية من خلال التقارير الربعية إلى تسليط الضوء على الحوادث المختلفة التي تتعلق بحالة سيادة القانون، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي، ومظاهر الانفلات الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة. ويعتبر رصد وتوثيق هذه الحالات خطوة في اتجاه إبراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، ومن أجل رفع وعي المجتمع بهذه المخاطر وحشد قوى المجتمع لمواجهتها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها والوعي بخطورتها.

وتتوزع هذه الانتهاكات بين تلك التي ارتكبتها الأجهزة الحكومية من خلال التعسف في استخدام السلطة والصلاحيات وبين تجاوز القانون ومحدداته في الإجراءات، وبين مظاهر غياب سيادة القانون التي ترتبط بالسلطة بقدر ما ترتبط بسلوك الأفراد داخل المجتمع. حيث حالت تلك الأجهزة دون انعقاد عدة أنشطة، واعتقلت وأوقفت عدداً من الشبان والصحفيين، بل وتغاضت عن منع مجموعات من المواطنين لمواطنين آخرين من الحصول على حقوقهم.

ويبرز التقرير أعمال القتل على خلفية الثأر العائلي، أو غيرها من الاعتداءات، وفي مقدمتها القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة والشجارات العائلية والشخصية. كما يستعرض التقرير الانفجارات الداخلية لا سيما التي تتسبب بإصابة أطفال نتيجة عبثهم بأجسام مشبوهة، وتصاعد حوادث حرق ممتلكات ومركبات وزرع عبوات من قبل مجهولين في أنحاء متفرقة من قطاع غزة، الأمر الذي بات

يهدّد أمن المواطنين ويشير شعوراً عاماً بالقلق من تصاعد الفتان الأمنيّ في ظل غياب المعلومات عن الجهات التي تقف وراء هذه الجرائم¹.

حصيلة الضحايا وتوزيعها على الأحداث:

يورد الجدول أنواع الأحداث المختلفة التي تندرج تحت إطار الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون، وفيما بعد يتعرض لأنواع الأحداث المختلفة ارتباطاً بخلفياتها. وحتى لا يلتبس الأمر على المهتمين يوضح التقرير ما قد يثير لبساً، فمثلاً تحت عنوان أعمال القتل لا يورد التقرير كل الضحايا الذين قتلوا بسبب مظاهر غياب سيادة القانون بل ينحصر في إيراد أعمال القتل التي كانت هي بنفسها الحدث، حيث أن هناك أعمال قتل ارتكبت ولكن كان القتل فيها نتيجة لشكل آخر من الأحداث فمثلاً قد يقتل أحد أثناء مشاجرة عائلية فيكون نوع الحدث مشاجرة، أما خلفية المشاجرة فقد تكون متنوعة. أما القتل كحدث فقد يكون على خلفية ثأر أو مشاجرة سابقة ألحقت أضراراً أو إصابات في أفراد عائلة فينتقم أحدهم بقتل أحد أفراد العائلة الأخرى. عليه فإن العناوين التفصيلية اللاحقة تشير إلى نوع الحدث وفقاً لتصنيف مركز الميزان، فيما الجدول يفصل الخلفيات التي تقف وراء هذا الحدث.

جدول يوضح حالات الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون، خلال الربع الأول من العام 2016

نوع الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحي	قتلى	جرحي	قتلى	جرحي	أضرار	أضرار
		قتلى	جرحي	قتلى	جرحي	قتلى	جرحي	مركبات	منازل
اعمال القتل والشجارات العائلية وسوء استخدام السلاح									
قتل	5	5	0	0	0	1	0	0	0
إطلاق النار وسوء استخدام السلاح	16	3	13	2	1	1	2	0	0
الانفجارات الداخلية والاعمال الانتقامية									
انفجارات داخلية وأعمال تخريب الممتلكات	5	1	7	1	3	0	2	10	2
الاعتداء على المواطنين والممتلكات العامة والخاصة									

¹ سجل باحثو المركز تراجع سقوط الضحايا من العاملين في الأنفاق في الفترة التي يغطيها التقرير، نظراً لقيام الجيش المصري بإقامة منطقة عازلة بين الأراضي المصرية وقطاع غزة قدرت بحوالي (2كم) وقامت بتدمير الأنفاق فيها وإغراق غالبية الأنفاق بمياه البحر، ما شكل سبباً أساسياً في انحسار عدد الأنفاق والعاملين فيها.

0	0	0	0	0	0	0	0	7	الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة
الحريات العامة والخاصة									
0	0	0	0	0	0	0	0	2	اعتداء على الصحفيين
0	0	0	0	0	0	0	1	1	وفاة في أماكن التوقيف والسجون
أخرى									
0	0	0	0	2	0	28	17	25	ضحايا الأنفاق
2	10	4	2	6	3	48	27	62	المجموع

جدول يوضح الضحايا خلال الربع الأول من العام 2016

الفترة	قتلى	جرحي	قتلى أطفال	جرحي أطفال	قتلى نساء	جرحي نساء
شهر يناير	12	17	1	1	1	2
شهر فبراير	9	11	1	3	1	2
شهر مارس	6	20	1	2	0	0
المجموع	27	48	3	6	2	4

أعمال قتل:

اضرار مركبات	أضرار منازل	جرحي نساء	قتلى نساء	جرحي أطفال	قتلى أطفال	جرحي	قتلى	عدد الحالات	خلفية الحادث
0	0	0	1	0	0	0	2	2	شجار عائلي أو شخصي
0	0	0	0	0	0	0	1	1	خلاف في الرأي فكري - عقائدي - سياسي
0	0	0	0	0	0	0	1	1	تدريب
0	0	0	0	0	0	0	1	1	ظروف غامضة
0	0	0	1	0	0	0	5	5	المجموع

إطلاق النار وسوء استخدام السلاح:

اضرار مركبات	أضرار منازل	جرحي نساء	قتلى نساء	جرحي أطفال	قتلى أطفال	جرحي	قتلى	عدد الحالات	خلفية الحادث
0	0	1	0	1	0	2	0	2	إطلاق نار مجهول المصدر
0	0	0	0	0	0	10	0	10	تدريب
0	0	0	0	0	1	0	1	1	شجار عائلي/شخصي
0	0	1	1	0	1	1	2	3	عبث بالسلاح
0	0	2	1	1	2	13	3	16	المجموع

انفجارات داخلية وأعمال تخريب للممتلكات:

اضرار مركبات	أضرار منازل	جرحي نساء	قتلى نساء	جرحي أطفال	قتلى أطفال	جرحي	قتلى	عدد الحالات	خلفية الحادث
0	1	1	0	2	0	3	0	1	جسم مشبوه
2	8	1	0	0	0	1	0	2	خلاف في الرأي فكري - عقائدي -سياسي
0	1	0	0	1	1	3	1	2	عبث بالسلح
2	10	2	0	3	1	7	1	5	المجموع

الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة:

اضرار مركبات	أضرار منازل	جرحي نساء	قتلى نساء	جرحي أطفال	قتلى أطفال	جرحي	قتلى	عدد الحالات	خلفية الحادث
0	0	0	0	0	0	0	0	6	خلاف في الرأي فكري - عقائدي -سياسي
0	0	0	0	0	0	0	0	1	صراع على نفوذ
0	0	0	0	0	0	0	0	7	المجموع

حرية التنقل:

اضرار مركبات	أضرار منازل	جرحي نساء	قتلى نساء	جرحي أطفال	قتلى أطفال	جرحي	قتلى	عدد الحالات	خلفية الحادث
0	0	0	0	0	0	0	0	1	خلاف في الرأي فكري - عقائدي -سياسي
0	0	0	0	0	0	0	0	1	المجموع

الاعتداء على صحفيين:

جرحي	قتلى	اعتقال	عدد الحالات	نوع الحادث
0	0	2	2	اعتداء على الصحفيين
0	0	2	2	المجموع

وفاة داخل السجون

اضرار مركبات	أضرار منازل	جرحي نساء	قتلى نساء	جرحي أطفال	قتلى أطفال	جرحي	قتلى	عدد الحالات	خلفية الحادث
0	0	0	0	0	0	0	1	1	وفاة في أماكن التوقيف والسجون

خاتمة

تظهر المعلومات التي يوردها التقرير أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي ومظاهر غياب سيادة القانون وانتهاك الحريات العامة، من شأنها أن تتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بالحد منها. وعلى سبيل المثال فإن تجاوز المكلفين بإنفاذ القانون للمهام الموكلة إليهم هو أمر خطير، يجب التوقف أمامه من قبل السلطات المختصة، لأنه يمهد الطريق لإضعاف السلطة نفسها قبل أن يشكل مدخلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد من جديد.

هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه تفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، وهو ما يشكل مدخلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني من جديد فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات.

وفي هذا السياق يشدد المركز على أهمية احترام حرية عمل المؤسسات واتخاذ التدابير الكفيلة بتسهيل عملها وواجباتها المجتمعية. مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يشدد على أهمية تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات كمدخل رئيس لضمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنه يطالب بالآتي:

- العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاينة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.
- العمل على ضبط الأسلحة الصغيرة وانتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح، وفي هذا الصدد يشدد المركز على ضرورة ضبط استخدام الأسلحة الرسمية، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الآمنين.
- السعي إلى حماية واحترام وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية، وتسهيل عملها، وتغليب المصلحة العامة في ضمان استمرار أعمالها، والتوقف عن استسهال حل الجمعيات ومضابقتها، احتراماً للقانون وللاتزامات دولة فلسطين بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت طرفاً فيها، ولما لذلك من آثار سلبية شديدة على المجتمع، في ظل استشراء المشكلات الاجتماعية، التي تسهم المؤسسات الأهلية في التخفيف من حدتها.
- العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لقوة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.

انتهى